التوجيهات النحوية للقراءات عند ابن جني في غير كتابه (المحتسب): عرض ودراسة

د. فهد بن منيع الله بن ناجي الصاعدي

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

المقدمة

الحمد لله الذي علّم القرآن، والصلاة والسلام على خير الأنام، نبينا محمد، سيد ولد عدنان، وعلى آله وصحبه الكرام.

وبعد:

فالقرآن الكريم هو كتاب الله المنزل باللغة العربية، وهو المصدر الأول للعلوم الإسلامية، ومنها علوم اللغة العربية، وبه يُستشهد على تقعيد القواعد، وتأصيل المسائل.

وقد اهتم علماء اللغة الأوائل بالقرآن الكريم من حيث بيان إعرابه ومعانيه وقراءاته، وكان من بين أولئك (أبو الفتح عثمان بن جني)، وذلك في كتابه المشهور بـ(المحتسب في تبيين وجوه القراءات، والإيضاح عنها)، الذي اهتم فيه بإعراب القراءات الشاذة والاحتجاج لها، وتعليلها وتوجيهها، واحتوى هذا الكتاب على عدد كثير من القراءات، تناولها ابن جني بالتحليل والتوجيه والمناقشة والترجيح، وكان لقضايا الإعراب أوفر الحظ من عنايته.

ولكون ابن جني اشتهر في مجال توجيه القراءات بكتابه (المحتسب) آثرتُ في هذا البحث أن أتناول عرض ودراسة التوجيهات النحوية للقراءات في كتبه الأخرى، كالخصائص، وسر صناعة الإعراب، والخاطريات، وغيرها، أبحث فيها عن آراء ابن جني وجهوده في توجيه القراءات والاحتجاج لها؛ إذ إن القارئ المتتبع في تراث ابن جني اللغوي يجد كثيرًا من القراءات المتنوعة التي تناولها ابن جني إما بالعرض، وإما بإثبات وجه إعرابي، وإما بتوجيه نحوي مع توسعه في توجيه بعض القراءات، بعد عرضها وروايتها، فتجده يرجح ويحلل ويناقش ويستدل.

وسأحاول في هذا البحث أن أناقش وأدرس رأي ابن جني في توجيه تلك القراءات، ثم أعرض ذلك على آراء علماء اللغة والمفسرين الذين اهتموا بإعراب القرآن الكريم ومعانيه، وتوجيه القراءات، وذلك بالرجوع إلى كتبهم وتوجيههم لهذه القراءات، ثم التعقيب على هذه الآراء والتوجيهات، والترجيح ما أمكن، مع بيان علة الترجيح.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع وخطة البحث.

الفصل الأول: توجيه القراءات الواردة في غير المحتسب، وتحته خمسة مباحث:

المبحث الأول: بين الرفع والنصب، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر في قراءة الرفع في قوله تعالى: (إن الله وملائكته يصلون على النبي).

المطلب الثاني: الفصل بين حرف العطف وبين المجرور بالظرف في قوله تعالى: (فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ).

المطلب الثالث: توجيه ألف المثنى في قراءة: (إنّ هذان لساحران).

المبحث الثاني: بين الرفع والنصب والجر، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شدة اتصال المبتدأ بخبره في قراءة: (الحمدُ لُله).

المطلب الثاني: حكم الوقف على (والملائكة) والاستئناف عندها في: (هل ينظرون أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة).

المبحث الثالث: بين النصب والجر، وفيه مطلب واحد:

حذف النون تخفيفًا من الجمع ونصب المضاف إليه في: (والمقيمي الصلاةَ).

المبحث الرابع: بين التنوين وعدمه، وفيه مطلب واحد:

توجيه القراءة في قوله تعالى: (وقالت اليهودُ عزيرٌ ابنُ الله).

المبحث الخامس: بين الاسمية والفعلية، وفيه مطلب واحد:

حذف المبتدأ من صلة الموصول في قراءة: (تمامًا على الذي أحسنُ).

الفصل الثاني: موقف ابن جني من القراءات القرآنية، ومنهجه في توجيهها، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقفه من القراءات القرآنية.

المبحث الثاني: منهجه في توجيه القراءات القرآنية.

الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.

الفهارس:

١- فهرس الآيات

٢- فهرس الأحاديث والآثار

٣- فهرس الأشعار

٤- قائمة المصادر والمراجع

٥- فهرس المحتويات

الفصل الأول: توجيه القراءات الواردة في غير المحتسب،

وتحته خمسة مباحث:

المبحث الأول: بين الرفع والنصب، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر في قراءة الرفع في قوله تعالى: (إن الله وملائكته يصلون على النبي).

المطلب الثاني: الفصل بين حرف العطف وبين المجرور بالظرف في قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾.

المطلب الثالث: توجيه ألف المثنى في قراءة: (إنّ هذان لساحران).

المبحث الثاني: بين الرفع والنصب والجر، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شدة اتصال المبتدأ بخبره في قراءة: (الحمدُ لُله).

المطلب الثاني: حكم الوقف على (والملائكة) والاستئناف عندها في: (هل ينظرون أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة).

المبحث الثالث: بين النصب والجر، وفيه مطلب واحد:

حذف النون تخفيفًا من الجمع ونصب المضاف إليه في: (والمقيمي الصلاةَ).

المبحث الرابع: بين التنوين وعدمه، وفيه مطلب واحد:

توجيه القراءة في قوله تعالى: (وقالت اليهودُ عزيرٌ ابنُ الله).

المبحث الخامس: بين الاسمية والفعلية، وفيه مطلب واحد:

حذف المبتدأ من صلة الموصول في قراءة: (تمامًا على الذي أحسنُ).

المبحث الأول: بين الرفع والنصب

المطلب الأول: العطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر في قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾[(١)]

قرأ الجمهور (وملائكتَه) نصبًا، وقرأها ابن عباس، وعبد الوارث عن أبي عمرو رفعا[(٢)].

قال ابن جني: «حكى أبو علي عن الحافظ: أن قاصًّا كان يقرأ في قصص: (إن الله وملائكتُه يصلون على النبي)[(٣)]، فقيل له: (وملائكتَه) بالنصب، فقال: اطلبوا له وجهًا، وأقام على الرفع، فسئل عنها أبو علي فقيل له: يكون مثل قوله سبحانه: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى)[(٤)]، على التقديم والتأخير.

قال أبو علي: فيلزم من هذا أن يكون تقديره: إن الله يصلون على النبي، فرُجع إليه فيه فقال: يجوز هذا على قوله تعالى: (رب ارجعون)[(٥)].

وهذا الذي ألزمه أبو علي ساقط عن الملزم عندي؛ وذلك أنه لما جرى ذكر الملائكة في اللفظ قبل الخبر، جاز فيه؛ لتقديم ذكرهم أن يجيء الخبر مجموعًا، وإن كان لو تقدم عليهم لم يجرِ قبله ذكر منهم لم يجز: (إن الله يصلون على النبي).

---

(١) سورة الأحزاب الآية ٥٦.
(٢) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ٨/ ٥٠٢.
(٣) سورة الأحزاب، من الآية ٥٦.
(٤) سورة المائدة، من الآية ٦٩.
(٥) سورة المؤمنون، من الآية ٩٠.

ونظير ذلك قولك: (ضرب زيدًا غلامُه)، ومن بناء الفاعل أن يلي الفعل، وأنت لو قلت: ضرب غلامُه زيدًا لم يجز، غير أنه لما تقدم ذكر المفعول جاز اتصال الفاعل بضميره»[(١)].

التوجيه النحوي:

الخلاف في إعراب قوله تعالى: (وملائكتُه) بالرّفع يدور حول مسألةٍ تعارف عليها النُّحاة باسم العطف على اسم (إنّ) بالرّفع قبل تمام الخبر.

وللنُّحاة في هذه المسألة مذهبان مشهوران:

المذهب الأول:

وهو مذهب الكوفيين، إذ إنهم يرون فيه جواز العطف على اسم (إنّ) بالرّفع قبل تمام الخبر، وانقسموا في ذلك إلى فريقين:

الفريق الأول يرى جواز العطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر مطلقًا، سواءٌ أظهر عمل (إنّ) نحو: (إنّ زيدًا وعمرٌو منطلقان)، أو لم يظهر، نحو: (إنِّي وعمرٌو منطلقان).

ويمثِّل هذا الفريق من النُّحاة الكسائي[(٢)] وبه قال الأخفش من البصريين[(٣)].

أما الفريق الثاني فيرى جواز العطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر، بشرط أن تخفى علامة الإعراب، نحو: (إنِّي وعمرٌو ذاهبان)، فامتنع نحو: (إنّ زيدًا وعمرٌو ذاهبان)، وهذا الرأي يتزعمه الفرّاء من الكوفيين[(٤)].

---

(١) الخاطريات ٢/ ٧٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١؛ إذ رد على الكسائي فيما ذهب إليه.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٨٥. والظاهر أن الأخفش يختار حدوث ذلك بعد الخبر؛ فقد قال: «ولكنه إذا جعل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر».

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣١٠ - ٣١١.

يقول في توجيه (والصّابئون) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[1]: «... ولا أستحبُّ أن أقول: إنّ عبدَ اللهِ وزيدٌ قائمان؛ لتبيّن الإعراب في عبد الله، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنّ)، وقد أنشدوا قول ضابئ البرجمي رفعًا ونصبًا:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمدِيْنَةِ رَحْلُهُ فَـإِنِي وَقَـيّـارًا بِهَـا لَغَـرِيْبُ

و(قيّار)، ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إنّ عمرًا وزيدٌ قائمان)؛ لأنّ قيّارًا قد عطف على اسم مكنيّ عنه، والمكنيّ لا إعراب له، فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون) وهذا أقوى في الجواز من (الصابئون) لانّ المكنى لا يتبين فِيهِ الرفع فِي حال»[2].

هذا وقد استدلّ أصحاب هذا المذهب على صحته بالسّماع والقياس:

أما السماع فمنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾ برفع (ملائكتُه)، وذلك بعطفه على موضع (إن) قبل تمام الخبر، وهو قوله تعالى: ﴿يُصَلُّونَ﴾.

يقول أبوحيّان: «قرأ الجمهور: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ﴾ نصبًا، وابن عبّاس، وعبد الوارث عن أبي عمرو رفعًا، فعند الكوفيين غير الفراء هو عطف على موضع (إنّ)»[3].

(١) سورة المائدة، الآية ٦٩.
(٢) معاني القرآن ١/ ٣١١.
(٣) البحر المحيط ٨/ ٥٠٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾.

فالشَّاهد فيه قوله: (والصابئون)؛ إذْ عطفه على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، وهو قوله تعالى: (من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون).

وقول ضابئ البرجمي الذي سبق في نص الفرّاء :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمدِيْنَةِ رَحْلُهُ فَـــإِنِيّ وَقَـــيّـــارٌ بِهـــا لَـغَـرِيْـبُ

فالشّاهد في البيت قول الشَّاعِر: (قيّارٌ)؛ إذْ عطف على اسم (إنّ) بالرَّفع قبل تمام الخبر(١).

وأما القياس فيرى الكوفيون أنّ العطف على اسم (إنّ) بالرَّفع قبل تمام الخبر محمول على (لا) التي لنفي الجنس، فإنَّه يجوز فيها ذلك نحو: (لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك)؛ مع أنّ (لا) للنَّفي، و(إنّ) للإثبات، وذلك أنّ العرب تحمل الشيء على ضده، كما تحمله على نظيره(٢).

ويرى الكوفيون ـ أيضاً ـ أنّه كما جاز العطف على اسم إنَّ بالرفع بعد تمام الخبر، فإنّه يجوز كذلك قبل تمام الخبر؛ لأنَّهُ لا فرق بينهما؛ وقد عرف من مذهبهم أنّ (إنّ) لا تعمل في الخبر لضعفها؛ وإنما يرتفع الخبر بما كان مرتفعًا به قبل دخولها عليه،

(١) ينظر: خزانة الأدب ١٠/ ٣١٢.
(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ١٨٦.
(٣) ينظر: السابق.

وعلى هذا تسقط العلة التي يزعمها البصريون -كما سيأتي- وهي اجتماع عاملين في لفظ[٣].

المذهب الثاني:

يرى البصريون امتناع العطف على اسم (إنّ) بالرّفع قبل تمام الخبر، قال به سيبويه[١]، ومن تبعه من النُّحاة كالزّجّاج[٢]، وابن السّرّاج[٣]، وأبي علي الفارسي[٤]، وأبي البركات الأنباري[٥]، وابن مالك[٦]، وأبي حيّان[٧]، وابن هشام[٨].

والعلة في ذلك - كما يزعمون - أنّك إذا قلت: (إنّك وزيدٌ قائمان)، فـ(زيدٌ) مرفوعٌ بالابتداء، وهو عاملٌ في خبر (زيد)، و(إنّ) عاملة في خبر (الكاف) وقد اجتمعا في لفظ واحد، فلو قيل بجواز العطف بالرّفع قبل تمام الخبر للزم منه أنْ يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك ممتنع[٩].

يقول الزَّمخشري في ردّه على من رفع (الصّابئون) على العطف على (إنّ) واسمها: «فإن قلتَ: هلاّ زعمت أنّ ارتفاعه للعطف على محل (إنّ) واسمها؟ قلتُ: لا يصح

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٥٥ - ١٥٦.
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٩٢-١٩٣.
(٣) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٥٧.
(٤) ينظر: الخاطريات ٢/ ٧٨.
(٥) ينظر: أسرار العربية ص٩٥ - ٩٦.
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٥١.
(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٩٥.
(٨) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٧٤.
(٩) ينظر: الإنصاف ١/ ١٨٧.

ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول: إنّ زيدًا وعمرٌو منطلقان. فإن قلتَ: لم لا يصح والنية به التأخير؟ فكأنك قلتَ: إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو؟ قلتُ: لأني إذا رفعته رفعته عطفًا على محلِّ (إنّ) واسمها، والعامل في محلها هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر؛ لأن الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمها (إنّ) في عملها؛ فلو رفعتَ: (الصّابئون) المنويّ به التأخير بالابتداء، وقد رفعت الخبر بـ(أنّ) لأعملتَ فيها رافعين مختلفين»[(١)].

وبالنظر في كلام ابن جني فإننا نجد أنه يعترض على شيخه فيما ذهب إليه من كون جملة (يصلون) خبرًا لـ(إن)، وذلك على التقديم والتأخير، كما هو مقرر في مذهب البصريين، وقبل تمام الخبر أيضًا، فقال: «فيلزم من هذا أن يكون تقديره: إن الله يصلون على النبي)». ولكنه لما راجعه الناس في ذلك؛ أي: في مجيء الخبر هنا مجموعًا، أجاب بأن ذلك من باب قوله تعالى: (رب ارجعون).

ولكن تلميذه ابن جني لم يرتضِ في توجيه شيخه ما أشار إليه من كونه على التقديم والتأخير؛ لأجل الواو في (يصلون)؛ لأنها للجماعة المشتركة، والله واحد لا شريك له، فقال: «وهذا الذي ألزمه أبو علي ساقط عن الملزم عندي؛ وذلك أنه لما جرى ذكر الملائكة في اللفظ قبل الخبر، جاز فيه؛ لتقديم ذكرهم أن يجيء الخبر مجموعًا، وإن كان لو تقدم عليهم لم يجز قبله ذكر منهم لم يجز: (إن الله يصلون على النبي).

ونظير ذلك قولك: (ضرب زيدًا غلامُه)، ومن بناء الفاعل أن يلي الفعل، وأنت

(١) الكشاف ١/ ٦٦١.
(٢) الخاطريات ٢/ ٧٨.

لو قلت: ضرب غلامُه زيدًا لم يجز، غير أنه لما تقدم ذكر المفعول جاز اتصال الفاعل بضميره[٢]».

أي: إن عدم ذكر الملائكة في اللفظ قبل الخبر هو السبب في منع جواز قول أبي علي: إن الله يصلون على النبي، ونظّر لذلك بقول القائل: (ضرب زيدًا غلامُه).

ولكن يفهم من كلام أبي علي أن الواو لتعظيم الواحد، مثلها في قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ)؛ فإنها لتعظيم المخاطب.

والراجح عندي في توجيه هذه القراءة أن يكون على الحذف؛ أي: حذف الخبر من لفظ الجلالة،فيكون التقدير: إن الله يصلي وملائكته يصلون.والله أعلم بالصواب.

المطلب الثاني: الفصل بين حرف العطف وبين المجرور بالظرف في قوله- تعالى-: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ (١).

قرأ ابن عامر، وحمزة، وحفص عن عاصم بنصب (يعقوب)، وقرأ بقية السبعة بالرفع (٢).

يقول ابن جني في أثناء توجيهه قول الشاعر:

يَـوْمًـا تَـرَاهَـا كمثل أدريــة الـ ـعَصْبِ ويومًا أديمَهَا نَغلا (٣)

«فإنه أراد: تراها يومًا كمثل أردية العصب، وأديمها يومًا آخر نغلا، ففصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف به على المنصوب من قبله، وهو (ها) من تراها. وهذا أسهل من قراءة من قرأ ﴿**فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ**﴾ إذا جعلت (يعقوب) في موضع جر، وعليه تلقّاه القوم من أنه مجرور الموضع.

وإنما كانت الآية أصعب مأخذاً من قِبَل أنَّ حرف العطف منها الذي هو الواو ناب عن الجار الذي هو الباء في قوله (بإسحاق)، وأقوى أحوال حرف العطف أن يكون في قوة العامل قبله، وأن يلي من العمل ما كان الأول يليه، والجار لا يجوز فصله

(١) سورة هود، من الآية (٧١).

(٢) ينظر: السبعة ٣٣٨، والنشر ٢/ ٢١٨.

(٣) البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ص٢٣٣، واللسان (عصب) ١١/ ٦٧٠، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٩٥.
و(العصب): ضرب من برود اليمن. ينظر: اللسان (عصب) ١/ ٦٠٤، ومعنى (نغلا): فساد الأديم في دباغه. ينظر: اللسان (نغل) ١١/ ٦٧٠.
والشاعر هنا يصف الأرض ونباتها، والشاهد في (ويوماً أديمها)، ووجه الاستشهاد: الفصل بالظرف (يوماً) بين الواو وبين (أديمها) المعطوف على (ها) من (تراها).

من مجروره، وهو في الآية قد فُصِل بين الواو ويعقوب بقوله: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾، والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه...

والأحسن عندي في يعقوب من قوله - عز اسمه: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ فيمن فتح أن يكون في موضع نصب بفعل مضمر دلَّ عليه قوله: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾؛ أي: وآتيناها يعقوب، فإذا فعلت ذلك لم يكن فيه فصل بين الجار والمجرور. فاعرفه»(١).

التوجيه النحوي:

وجه ابن جني قراءة الفتح في (يعقوب) بتوجيهين:

التوجيه الأول:

أن يكون (يعقوب) في موضع جرّ، وذلك بالعطف على لفظ (إسحاق) المجرور، وهما لا ينصرفان للعلميّة والعجمة. وبه قال الأخفش(٢)، ونُسب هذا التوجيه للكسائي(٣).

وقد ضعّف ابن جني هذا التوجيه تضعيفًا ضمنيًّا، بقوله: «وإنما كانت الآية أصعب مأخذًا من قِبَل أنَّ حرف العطف منها الذي هو الواو ناب عن الجار الذي هو الباء في قوله (بإسحاق)، وأقوى أحوال حرف العطف أن يكون في قوة العامل قبله، وأن يلي من العمل ما كان الأول يليه، والجار لا يجوز فصله من مجروره، وهو

(١) الخصائص ٢/ ٣٩٧ - ٣٩٩.
(٢) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٨٥.
(٣) ينظر: الدر المصون ٦/ ٣٥٦.
(٤) الخصائص ٢/ ٣٩٨.

في الآية قد فُصِل بين الواو ويعقوب بقوله: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾، والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه»[٤].

أي: إن سبب ضعفه هو الفصل بين واو العطف في (ومن) والمجرور (يعقوب) بالظرف (وراء)؛ لأنّ حرف العطف قام مقام حرف الجر؛ حيث لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور.

ويؤيد هذا التضعيف قول سيبويه: «ويدلُّك على أنه إذا قال: والله لأضربنَّك ثم لأقتلنك اللهَ، فإنه لا ينبغي فيها إلا النصب: أنه لو قال: مررتُ بزيدٍ أولَ من أمسِ وأمسِ عمروٍ كان قبيحاً خبيثاً؛ لأنه فصل بين المجرور والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجار، كما أنه لو فصل بين الجار والمجرور كان قبيحاً، فكذلك الحروف التي تدخله في الجار؛ لأنه صار كأنه بعده حرف جر»[١].

وكذلك الزجاج الذي خطّأ ذلك بقوله: «ومن زعم أنّ (يعقوب) في موضع جر فخطأٌ زعمه، وذلك لأنّ الجار لا يفصل بينه وبين المجرور، ولا بينه وبين الواو العاطفة»[٢].

ومثله قوله أبي حيان: «ومن ذهب إلى أنه مجرور معطوف على لفظ بإسحاق، أو على موضعه. فقوله ضعيف، لأنه لا يجوز الفصل بالظرف أو المجرور بين حرف

(١) الكتاب ٣/ ٥٠٢، وينظر: المقتضب ٢/ ٣٣٨، حيث رجّح المبرد النصب في لفظ الجلالة الثاني -أيضًا-.
(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٦٢.
(٣) البحر المحيط ٦/ ١٨٣.

العطف ومعطوفه المجرور، لا يجوز مررت بزيد اليوم وأمس عمرو، فإن جاء ففي شعر»[٣].

وقد نظّر ابن جني للفصل ببيت الأعشى، الذي شاهده (ويومًا أديمها)، فابن جني يجيز مثل هذا الفصل، أمّا الفصل الذي يضعفه فهو الذي يكون بين الواو والمجرور.

حيث يقول في موضع آخر عن هذا الفصل: «وليس كذلك حرف العطف في قوله:

ويومًا أديمها نغلا

لأنه عطف على الناصب الذي هو ترى، فكأن الواو أيضًا ناصبة، والفصل بين الناصب ومنصوبه ليس كالفصل بين الجار ومجروره»[١].

لذلك نفهم أنّ ابن جني يضعف التوجيه الذي يرى أنّ (يعقوب) في موضع جرٍّ على لفظ (إسحاق) المجرور.

التوجيه الآخر الذي ذكره ابن جني:

أن يكون في موضع نصب بفعل مضمر دلَّ عليه قوله: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾؛ أي: وآتيناها يعقوب، وهذا هو التوجيه المختار عند ابن جني، يقول: «والأحسن عندي في يعقوب من قوله - عز اسمه: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ فيمن فتح أن يكون في موضع نصب بفعل مضمر دلَّ عليه قوله: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾؛ أي:

(١) الخصائص ٢/ ٣٩٨.
(٢) الخصائص ٢/ ٣٩٨.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٦٢.

وآتيناها يعقوب، فإذا فعلت ذلك لم يكن فيه فصل بين الجار والمجرور»[٢].

وهو اختيار مجموعة كبيرة من العلماء، كالزجاج[٣]، والرازي، بقوله: «أما وجه النصب، فهو أن يكون التقدير: بشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق وهبنا لها يعقوب»[١]. وبهذا التقدير قال العكبري[٢]، وأبو حيان[٣]، والسمين[٤].

(١) تفسير الرازي ١٨/ ٣٧٥.
(٢) ينظر: التبيان ٢/ ٧٠٧.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٦/ ١٨٣.
(٤) ينظر: الدر المصون ٦/ ٣٥٥.

المطلب الثالث: توجيه إلزام الألف المثنى في قراءة: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ (١)

قرأ الجمهور من القراء – وهم: نافع، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف – بتشديد (إنَّ)، و(هذان) بالألف. وقرأها أبو عمرو بالياء؛ أي: (هذين) بالنصب (٢).

يقول ابن جني في توجيه هذه القراءة: «وأخبرنا أبو علي أن أبا إسحاق ذهب في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ (٣) إلى أن (إنْ) بمعنى (نعم)، و(هذان) مرفوع بالابتداء، وأن اللام في (لساحران) داخلة في موضعها على غير ضرورة، وأن تقديره: نعم هذان لهما ساحران.

وحكي عن أبي إسحاق أنه قال: هذا الذي عندي فيه، والله أعلم، وكنت عرضته على عالمنا محمد بن يزيد، وعلى إسماعيل بن إسحاق؛ فقبلاه، وذكرا أنه أجود ما سمعاه.

واعلم أن هذا الذي رواه أبو إسحاق في هذه المسألة مدخول غير صحيح، وأنا أذكره لتقف منه على ما في قوله.

ووجه الخطأ فيه أن (هما) المحذوفة التي قدرها مرفوعة بالابتداء لم تحذف إلا بعد العلم بها والمعرفة بموضعها، وكذلك كل محذوف لا يحذف إلا مع العلم به، ولولا ذلك لكان في حذفه مع الجهل بمكانه ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب،

(١) سورة طه الآية:٦٣.

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص٢٤٢، والبحر المحيط ٧/ ٣٤٩، والنشر ٢/ ٣٢١.

(٣) سورة طه الآية:٦٣.

وإذا كان معروفًا؛ فقد استغنى بمعرفته عن تأكيده باللام؛ ألا ترى أنه يقبح أن تأتي بالمؤكِّد وتترك المؤكَّد فلا تأتي به.

ألا ترى أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، والحذف من مواضع الاكتفاء والاختصار؛ فهما إذن -كما ذكرت لك- ضدان لا يجوز أن يشتمل عليهما عقد كلام.

ويزيد ذلك وضوحاً امتناع أصحابنا من تأكيد المضمر المحذوف العائد على المبتدأ في نحو (زيد ضربت) في من أجازه؛ فلا يجيزون (زيد ضربت نفسه) على أن تجعل النفس توكيدًا للهاء المرادة في ضربته، لأن الحذف لا يكون إلا بعد التحقيق والعلم، وإذا كان ذلك كذلك؛ فقد استغني عن تأكيده.

ويؤكد عندك ما ذكرت لك أن أبا عثمان وغيره من النحويين حملوا قول الشاعر:

أم الحليس لعجوز شهربه

على أن الشاعر أدخل اللام على الخبر ضرورة، ولو كان ما ذهب إليه أبو إسحاق وجهًا جائزًا؛ لما عدل عنه النحويون ولا حملوا على الاضطرار إذا وجدوا له وجهًا ظاهرًا قويًّاً، وحذف المبتدأ وإن كان شائعًا في مواضع كثيرة من كلامهم؛ فإنه إذا نقل عن أول الكلام قبح حذفه»[(١)].

التوجيه النحوي:

ذهبت العرب إلى إعراب (المثنى) بالألف رفعًا، وبالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها نصبًاً وجرّاً، وهو الذي بنى عليه النحاة القاعدة في المثنى.

(١) سر الصناعة ٢/ ٥٨ - ٥٩.

وأورد ابن جني في كتابه (سر الصناعة) توجيهًا للقراءة الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[(١)]، فقد قرأها معظم القرَّاء، بتشديد (إنَّ)، و(هذان) بالألف، وهذا مما أشكل على أهل اللغة، ومردُّ هذا الإشكال إلى أن المثنى - كما هو معلوم - يعرب بالحروف، فهو بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، إلا أنه في هذه الآية الكريمة جاءت كلمة (هذان) - وهي مما يلحق بالمثنى إعرابًا - بالألف، مع أنها في محلِّ نصب، ولهذا تعددت أقوال العلماء فيها من نحويين ومفسرين، قدامى ومحدثين، وتشعبت آراؤهم، وكثرت التأويلات واختلفت التخريجات. وذلك على النحو الآتي:

التوجيه الأول:

أورد ابن جني توجيهًا للزجاج في القراءة، وهو أن يكون (إنَّ) بمعنى: نعم، وما بعدهما مبتدأ وخبر[(٢)].

ومما جاء فيه (إنّ) بمنزلة: (نعم) أو (أجل) قول الشاعر[(٣)]:

بَكَرَ العَوَاذِلُ في الصبُو ح يَلُمْني وألُومُهنهْ
وَيَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلاَ ك، وَقَدْ كَبِرْتَ فقُلْتُ: إنهْ

أي: إنه كذلك، والمعنى: نعم قد علاني الشيب.

وكان أبو إسحاق الزجاج قد عرض هذا القول على شيخه المبرد، وعلى إسماعيل

(١) سورة طه، الآية ٦٣.

(٢) ينظر: سر الصناعة ٢/ ٥٨.

(٣) البيت من مجزوء الكامل المرفل، وهو بلا نسبة في غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٥٣٧، وسر الصناعة ٢/ ١٥٤، ومغني اللبيب ص٥٧. والشاهد فيه: (إنه)؛ إذ جاءت (إنّ) هنا بمعنى (نعم) أو (أجل).

بن إسحاق بن حماد، فقبلاه، واستحسناه، قال عندما تحدث عن هذه الآية الكريمة: «والذي عندي - والله أعلم - وكنت عرضته على عالمينا: محمد بن يزيد، و إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي، فقبلاه وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو أنَّ (إنَّ) قد وقعت موقع (نعم)، وأن اللام وقعت موقعها وأن المعنى: نعم هذان لهما ساحران»(١).

غير أن أبا الفتح عثمان بن جني، لم يرضَ هذا القول الذي جاء به الزجاج، وذلك أنّ في تقديره: نعم هذان لهما ساحران، تناقضاً وتضاداً؛ فاللام - وهي للتوكيد - داخلة على (هما) المحذوفة، وفي هذا تناقض واضح؛ لأن المحذوف لا يحذف إلا بعد معرفته والعلم به، وإذا كان ذلك كذلك، فلا يحسن أن يؤكد، فالتوكيد من مواطن الإطناب، والحذف من مواطن الاختصار، فهما كما ترى ضدان(٢).

ويحتج ابن جني لما ذهب إليه، بأن نحاة البصرة عدوا دخول اللام على خبر المبتدأ ضرورة، ولو كان قول الزجاج مستساغًا لديهم، جائزًا عندهم لما عدلوا عنه، ولما حملوا الكلام على الضرورة. يقول ابن جني :»ويؤكد عندك ما ذكرت لك أن أبا عثمان وغيره من النحويين حملوا قول الشاعر(٣):

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٣.

(٢) ينظر: سر الصناعة ٢/ ٥٨ - ٥٩.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤية بن العجاج، في ملحقات ديوانه ص١٢٠، وبلا نسبة في سر الصناعة ٢/ ٥٦، ٥٩، والأصول في النحو لابن السراج ١/ ٢٧٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٢. والشاهد فيه: (لعجوز شهربة)؛ إذ أدخل الشاعرُ اللام على الخبر ضرورةً عند ابن جني.

على أن الشاعر أدخل اللام على الخبر ضرورة، ولو كان ما ذهب إليه أبو إسحاق وجهًا جائزًا، لما عدل عنه النحويون، ولا حملوا الكلام على الاضطرار، إذا وجدوا له وجهًا ظاهرًا قويًّا، وحذف المبتدأ وإن كان شائعاً في مواضع كثيرة من كلامهم؛ فإنه إذا نقل عن أول الكلام قبح حذفه؛ ألا ترى إلى ضعف قراءة من قرأ: {تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ} قالوا: وقبحه أنه أراد: على الذي هو أحسن؛ فحذف المبتدأ في موضع الإيضاح والبيان؛ لأن الصلة لذلك وقعت في الكلام، وإذا كان ذلك موضع إكثار وإيضاح؛ فغير لائق به الحذف والاختصار»[(١)].

التوجيه الثاني:

أنها لغة بني الحارث بن كعب ومن وافقهم من العرب من كون المثنى بالألف في جميع أحواله الإعرابية.

فـ(إن) حرف مشبه بالفعل، و(هذان) اسمها، واللام لام الابتداء، و(ساحرانِ) خبرها.

وقد عدّ ذلك الدكتور رمضان عبد التواب مرحلة أخيرة من مراحل تطور الأسماء المقصورة[(٢)].

وبنو الهجيم وبنو العنبر يوافقون بني الحارث في لزوم ألف المثنى[(٣)]. ونسبت هذه اللغة إلى كنانة، ومراد، وخثعم، وبعض بني عذرة، وبعض بني ربيعة أيضاً[(٤)].

---

(١) سر الصناعة ٢/ ٥٩.

(٢) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة، ص٢٤٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٩٠.

(٤) ينظر: معاني القراءات للأزهري ٢/ ١٥٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٩٠، والهمع ١/ ١٤٥.

وأثبت هذه اللغة أئمة كبار من اللغويين، كالخليل بن أحمد[١]، وأبي الحسن الأخفش[٢]، والكسائي[٣]، والفراء[٤]، وأبي عبيد القاسم بن سلام[٥]، وأبي البركات الأنباري[٦]، وابن مالك[٧].

قال الفراء: «وأنشدني رجل من الأسْدِ عن بني الحارث[٨]:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُجَاعِ وَلَو يَرَى مَسَاغاً لِنَابَاه الشُجَاعُ لَصَمَما

قال: وما رأيت أفصح من هذا الأسدي. وحكى هذا الرجل عنهم: (هذا خَطُ يَدَا أخِي بعينه)، وذلك - وإن كان قليلاً - أقْيَسُ؛ لأن العرب قالوا: مسلمون، فجعلوا الواو تابعة للضمة؛ لأن الواو لا تعرب. ثم قالوا: رأيت المسلمين، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم. فلما رأوا أن الياءَ من الاثنين لا يمكنهم كَسْرُ ما قبلها، وثبت مفتوحاً تركوا الألف تتبعه، فقالوا: (رجلان) في كل حال.

(١) ينظر: الجمل في النحو ص١٥٧.
(٢) ينظر: معاني القرآن ١/ ١٢١.
(٣) ينظر رأيه في: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٤٣.
(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/ ١٨٤.
(٥) ينظر: غريب الحديث ١/ ٣٣٥.
(٦) ينظر: الإنصاف ١/ ٣١.
(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٨.
(٨) البيت من الطويل، للمتلمس في الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/ ١٧٨، وتهذيب اللغة للأزهري ١٢/ ٩٠، والتذكرة الحمدونية لمحمد بن الحسن البغدادي ٧/ ٢٦٦، وبلا نسبة في سر الصناعة ٢/ ٣٤٠، ومقاييس اللغة ٣/ ٤٥١، وحياة الحيوان الكبرى لمحمد بن موسى الشافعي ٢/ ٦٩. والشاهد فيه: (لناباه)؛ إذ جاءت لغة بلحارث، في إبقاء ألف التثنية في حالتي النصب والخفض.

وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في (كلا الرجلين) في الرفع والنصب والخفض، وهما اثنان، إلا بني كنانة؛ فإنهم يقولون: (رأيت كلي الرجلين، ومررت بكلي الرجلين). وهي قبيحة قليلة، مضوا على القياس»[(١)].

وهذا القول من أحسن ما حملت عليه هذه الآية، وإليه ذهب كثير من العلماء، كأبي جعفر النحاس[(٢)]، والرازي[(٣)]، وحمله الفراء على القياس، وعلى أنه من أفصح اللغات[(٤)].

وهذا التوجيه هو الذي ذهب إليه ابن جني؛ فقد قال: «على أن من العرب من لا يخاف اللبس، ويجري الباب على أصل قياسه، فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث، فيقول: قام الزيدان، وضربتُ الزيدان، ومررتُ بالزيدان، وهم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة... وعلى هذا تتوجه عندنا قراءة من قرأ: {إِنّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ}»[(٥)].

هذا، وقد وردت قراءات مؤيدة لهذه اللغة، منها:

قراءة أبي سعيد الخدري، والجحدري قولَه تعالى: (فكان أبواه مؤمنَينْ)[(٦)]؛ فقد قرآ الآيةَ (فكان أبواه مؤمنان)، بالألف في (مؤمنان)[(٧)].

---

(١) معاني القرآن ٢/ ١٨٤.
(٢) ينظر: إعراب القرآن ٣/ ٣٢.
(٣) ينظر: تفسير الرازي ٢٢/ ٦٦.
(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/ ١٨٤.
(٥) سر الصناعة ٢/ ٣٣٩ - ٣٤١.
(٦) سورة الكهف، من الآية ٨٠.
(٧) ينظر: المحتسب لابن جني ٢/ ٣٣، والكشاف للزمخشري ٢/ ٧٤١، والمحرر الوجيز لابن عطية ٣/ ٥٣٦، والبحر المحيط

وقد وجّه العلامة ابن جني هذه القراءة بتوجيهين[١]:

أحدهما: أن يكون اسم (كان) ضمير الغلام؛ أي: فَكَانَ هُوَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ، والجملة بعده خبر (كان).

والآخر: أن يكون اسم (كان) مضمرًا فيها، وهو ضمير الشأن والحديث؛ أي: فكان الحديث أو الشأن أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ، والجملة بعده خبر لـ(كان) على ما مضى. وبهذا التوجيه قال الزمخشري[٢]، وابن عطية[٣].

وأجاز بعض اللغويين أن يكون (مؤمنان) على لغة بني الحارث بن كعب، فيكون منصوبًا[٤].

ومن ذلك قراءة زيد بن علي: (فجَعَل منه الزوجَان)[٥] بالألف، قال أبو حيان: «وكأنه على لغة بني الحارث بن كعب ومن وافقهم من العرب من كون المثنى بالألف في جميع أحواله»[٦].

وأنكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن يكون القرآن الكريم نزل بلغة بني الحارث؛ يقول: «قلت: بنو الحارث بن كعب هم أهل نجران، ولا ريب أن القرآن لم ينزل بهذه اللغة»[٧].

(١) ينظر: المحتسب ٢/ ٣٣.
(٢) ينظر: الكشاف ٢/ ٧٤١.
(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ٥٣٦.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٢١٤.
(٥) سورة القيامة، من الآية ٣٩.
(٦) ينظر: البحر المحيط ١٠/ ٣٥٤.
(٧) ينظر: مجموع الفتاوى ١٥/ ٢٥١.

وعليه، فإن التوجيه الذي ذكره أصحاب القول الأول، غير صحيح عند شيخ الإسلام ابن تيمية؛ وذلك لأنه يرى أن القرآن لم ينزل - أصلاً - بلغة قبيلة بين الحارث بن كعب الذين هم من أهل نجران.

التوجيه الثالث:

أن يكون في (إنّ) ضمير شأن محذوفًا، ما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر (إنّ)، ثم حذف المبتدأ وهو كثير، وحذف ضمير الشأن، والأصل في الكلام: إنه هذان لهما ساحران(١).

التوجيه الرابع:

أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد؛ وهو (هذا)، جعل كذلك في التثنية؛ ليكون المثنى كالمفرد؛ لأنه فرع عليه، وبه قال ابن كيسان(٢)، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنيًّا أفصحُ من إعرابه(٣).

وقد جاء اختياره من حيث التفرقة بين الأسماء المبهمة المبنية، وغيرها من الأسماء، وكان يرى أن أصح القراءات لفظًا ومعنىً هي قراءة جمهور القراء: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾(٤) وهي القراءة الموافقة لرسم المصحف(٥).

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام، ص٤٩.
وقد أخذ على هذا التخريج مأخذان: أولهما: أنّ حذف الضمير لا يكون إلاّ في الشعر. وثانيهما: أنّ دخول لام التوكيد على خبر المبتدأ شاذ. ينظر: البحر المحيط ٧/ ٣٤٩.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٢.
(٣) ينظر: مجموع الفتاوى ١٥/ ٢٥٩ .
(٤) سورة طه، الآية ٦٣.
(٥) ينظر: مجموع الفتاوى ١٥/ ٢٤٨ .

يقول: «فظن النحاة أن الأسماء المبهمة المبنية مثل (هذين) و(اللَّذَيْن) تجري هذا المجرى، وأن المبني في حال الرفع يكون بالألف، ومن هنا نشأ الإشكال»[(١)].

فهو يفرق بين الأسماء المبهمة المبنية، كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وبين الأسماء الأخرى، ويرى أن العرب لا تنطق الأسماء المبهمة المثناة بالياء، بل تنطقها بالألف في الأحوال الثلاثة، الرفع والنصب والجر، يقول: «إنه لم يثبت أنه لغة قريش، بل ولا لغة سائر العرب، أنهم ينطقون في الأسماء المبهمة إذا ثنيت بالياء، وإنما قال ذلك من قاله من النحاة قياساً، جعلوا باب التثنية في الأسماء المبهمة، كما هو في سائر الأسماء، وإلا فليس في القرآن شاهد على ما قالوه، وليس في القرآن اسم مبهم مبني في موضع نصب أو خفض إلا هذا، ولفظة (هذان) فهذا نقل ثابت متواتر لفظًا ورسمًا»[(٢)].

ثم يجعل قياس هذه الأسماء المبنية على غيرها من الأسماء قياساً لا يصح، فيقول: «وحينئذ فنقول: قياس هذا بغيرها من الأسماء غلط، فإن الفرق بينهما ثابت عقلاً وسماعًا، أمَّا النقل والسماع فكما ذكرناه، وأمَّا العقل والقياس فقد تفطن للفرق غير واحد من حذّاق النحاة، فحكى ابن الأنباري وغيره عن الفراء، قال: ألف التثنية في (هذان) هي ألف (هذا)، والنون فرقت بين الواحد والاثنين، كما فرقت بين الواحد والجمع نون الذين، وحكاه المهدوي وغيره عن الفرَّاء ولفظه قال: إنّه ذكر أن الألف ليست علامة التثنية، بل هي ألف هذا، فزدت عليها نوناً، ولم أغيرها، كما زدت على الياء من الذي، فقلت الذين في كل حال»[(٣)].

(١) السابق ١٥/ ٢٤٩.
(٢) مجموع الفتاوى ١٥/ ٢٥٥.
(٣) السابق ١٥/ ٢٥٦ - ٢٥٧.

ثم يقول: «فعلم أن هذه اللغة الفصيحة المعروفة عندهم في الأسماء المبهمة، تقول: إن هذان، ومررت بهذان، تقولها في الرفع والنصب والخفض بالألف. ومن قال إن لغتهم أنها تكون في الرفع بالألف، طولب بالشاهد على ذلك، والنقل عن لغتهم المسموعة منهم نثرًا ونظمًا، وليس في القرآن ما يشهد له، ولكن عمدته القياس»(١).

فهو يرى أن قياس هذه الأسماء المبهمة بغيرها من الأسماء غلط؛ لأن بينها فرقًا، وهو يرى أن هذا الفرق ثابت عقلاً وسماعاً.

فشيخ الإسلام بهذه التفرقة يفضل بقاء الاسم هنا على الألف، ويعلّل لذلك بقوله: «وأما قوله: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(٢) فجاء اسمًا مبتدأ: اسم (إنّ)، وكان مجيئه بالألف أحسن في اللفظ من قولنا: (إن هذين لساحران)؛ لأن الألف أخف من الياء؛ ولأن الخبر بالألف، فإذا كان كل من الاسم والخبر بالألف، كان أتمَّ مناسبةً، وهذا معنى صحيح، وليس في القرآن ما يشبه هذا من كل وجه وهو بالياء. فتبين أن هذا المسموع والمتواتر، ليس في القياس الصحيح ما يناقضه، لكن بينهما فروق دقيقة»(٣).

ثم بين أن القياس في الأسماء المبنية أن تكون على صورة واحدة لا تغير في أحوال الإعراب الثلاثة، ولا في إفراد أو تثنية أو جمع، فقال: « لكن أسماء الإشارة لم تفرق لا في واحده، ولا في جمعه بين حال الرفع والنصب والخفض، فكذلك في تثنيته، بل قالوا: قام هذا وأكرمت هذا، ومررت بهذا، وكذلك هؤلاء في الجمع

(١) السابق ١٥/ ٢٥٦.
(٢) سورة طه، الآية ٦٣.
(٣) مجموع الفتاوى ١٥/ ٢٦٢ - ٢٦٣.

فكذلك المثنى، قال: هذان، وأكرمت هذان، ومررت بهذان. فهذا هو القياس فيه، أن يلحق مثناه بمفرده وبمجموعه، ولا يلحق بمثنى غيره الذي هو أيضاً معتبر بمفرده ومجموعه، فالأسماء المعربة ألحق مثناها بمفردها، ومجموعها، وتقول: رجل ورجلان ورجال، فهو معرب في الأحوال الثلاثة، يظهر الإعراب في مثناه كما ظهر في مفرده ومجموعه»(١).

وهنا يقرر أن من قال إن القياس في مثل هذه الأسماء أن يقال: إن هذين لم يكن الصواب لجانبه، فقال: «فتبين أن الذين قالوا: إن مقتضى العربية أن يقال: (إن هذين)، ليس معهم بذلك نقل عن العربية المعروفة في القرآن التي نزل بها القرآن، بل هي أن يكون المثنى من أسماء الإشارة مبنياً في الأحوال الثلاثة على لفظ واحد، كمفرد أسماء الإشارة ومجموعها»(٢).

وبعد هذه المناقشة المستفيضة يقرر النتيجة المستخلصة من ذلك، فيقول: «فهذا كله مما يبين أن لفظ المثنى في الأسماء المبنية في الأحوال الثلاثة نوع واحد، لم يفرقوا بين مرفوعه وبين منصوبه ومجروره، كما فعلوا ذلك في الأسماء المعربة، وأن ذلك في المثنى أبلغ منه في لفظ الواحد والجمع، إذا كانوا في الضمائر يفرقون بين ضمير المنصوب والمجرور، وبين ضمير المرفوع في الواحد والمثنى، ولا يفرقون في المثنى وفي لفظ الإشارة والموصول، ولا يفرقون بين الواحد والجمع وبين المرفوع وغيره، ففي المثنى بطريق أولى»(٣).

---

(١) السابق ١٥/ ٢٥٩.

(٢) السابق.

(٣) مجموع الفتاوى ١٥/ ٢٦٠ - ٢٦١.

وأخيرًا، فإن رأي شيخ الإسلام مبني على دراسة لغوية نظرية، تعتمد التحليل النظري للأسماء المبهمة ومقارنتها بالأسماء المعربة، بعيدًا عن لمح الواقع اللغوي المسموع.

فهو يرى أن النحويين ظنوا أن الأسماء المبهمة، تجري مجرى الأسماء المعربة المثناة، وكأن النحويين الأوائل، لم يأخذوا اللغة من أفواه ناطقيها الذين عنهم أخِذت اللغة ودوِّنت، ثم صيغت الأحكام والقواعد النحوية، ولو لم يكن النحويون والقراء يخالطون العرب، ويسمعون منهم استعمال هذه الأسماء المبهمة وفق القواعد المستنبطة، وأنها تجري مجرى الأسماء المعربة المثناة، لما لفتت انتباههم هذه القراءة، ولما حاولوا جاهدين تخريجها على أوجه عدّة، ولا سيما أن أسماء الإشارة تتردد على ألسنة العرب كثيراً، فهي ليست نادرة الاستعمال حتى تقاس على غيرها.

التوجيه الخامس:

أنه لما ثُنِّيَ (هذا) اجتمع ألفان، ألف هذا، وألف التثنية، فوجب حذف واحدة منهما؛ للالتقاء الساكنين؛ فمن قدّر المحذوفة ألف (هذا)، والباقية ألف التثنية قبلها في الجر والنصب ياء، ومن قدرّ العكس لم يغير الألف عن لفظها[(١)].

التوجيه السادس:

وهو أحد توجيهي الفراء؛ فقد قال: «وجدت الألف من (هذا) دعامة، وليست بلام الفعل، فلما ثنيت زدت عليها نونًا، ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزاول على كل حال، كما قالت العرب: (الذي)، ثم زادوا نونًا تدل على الجمع، فقالوا: (الذين) في رفعهم ونصبهم وخفضهم، كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه»[(٢)].

(١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام، ص٤٩.
(٢) ينظر: معاني القرآن ٢/ ١٨٤.

وفي نهاية هذه الأقوال وهذه التوجيهات، يمكن القول بأن ما ذهب إليه ابن جني من أن هذه القراءة جاءت على لغة بني الحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، هو الأقرب إلى الصواب؛ للأسباب الآتية:

أولها: أن هذه اللغة كانت معروفة، وقد تكلم بها خلق كثير من العرب، فهي تنسب إلى عدّة قبائل فصيحة.

ثانيها: أن لهذه اللغة وجهاً معتبراً في القياس، بل جعلها الفرّاء هي الأقيس، كما رأينا سابقاً.

ثالثها: أن معظم النحويين والعلماء اطمأنوا لهذا الرأي، وتبنّوه.

رابعها: سلامة هذا الرأي من المآخذ، والعلل القادحة؛ فلم نجد أحدًا من العلماء أخذ عليه أيَّ مأخذ.

وأخيرًا: أن هذا الرأي يغنينا عن كثير من التخريجات، والتعسّف في التأويلات.

ويؤيد ذلك أن كثيرًا من العلماء حملوا على هذه اللغة مجموعة من الأحاديث النبوية الشريفة، وكلام الصحابة الكرام.

من ذلك قوله ﷺ: ((إياكم وهَاتَان الكَعْبتانِ الموسومتان))[(١)]، على لغة بني الحارث في لزوم الألف في جميع أحوال المثنى الإعرابية.

وعلى المشهور من كلام العرب: إياكم وهاتين الكعبتين الموسومتين، بالياء فيها جميعاً؛ لأن (إياكم) ضمير نصب، و(هاتين) معطوفة على (إياكم) منصوبة، و(الكعبتين) بدل من (هاتين)، و(الموسومتين) نعت، فكان الواجب النصب بالياء. لكن الحديث جاء على النصب - أيضاً - لكن بفتحة مقدرة على الألف.

(١) الحديث في مسند أحمد، مسند عبد الله بن مسعود، برقم (٤٢٦٣)، ٧/ ٢٩٨.

وذكر العلماء توجيهين آخرين لرواية الألف[١] في الحديث السابق:

أحدهما: أن يكون معطوفاً على الضمير في إياكم أنتم وهاتان.

والآخر: أن يكون مرفوعاً بفعل محذوف تقديره: لتُجْتَنَبْ هاتان.

ومثله قوله ﷺ: ((لا وِتْرَانِ في ليلة))[٢]، وذلك على لغة بني الحارث بن كعب، في لزوم الألف في المثنى في أحواله الإعرابية الثلاثة، فتكون (لا) نافية للجنس، و(وتران) بني على الألف، أمّا على اللغة المشهورة فيقال: لا وِتْرَيْنِ، بالياء؛ لأنه منصوب.

ومنه قول أم رومَانَ: ((بَيْنَمَا أَنَا مَعَ عَائِشَةَ جَالِسَتَانِ، إِذْ وَلَجَتْ عَلَيْنَا امْرَأَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ، وَهِيَ تَقُولُ: فَعَلَ اللَّهُ بِفُلاَنٍ وَفَعَلَ))[٣]، وذلك على لغة بني الحارث، بلزوم الألف في ذلك. وأما على المشهور عند العرب فيقال: جالِسَتَيْنِ؛ لأنه حال. والله أعلم.

(١) ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث لأبي البقاء العكبري، ص١٢٧.

(٢) الحديث صحيح، في سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب فضل الوتر، برقم (١٤٣٩)، ٢/ ٦٢، وسنن الترمذي، باب ما جاء: لا وتران في ليلة، برقم (٤٧٠)، ٢/ ٣٣٣.

(٣) الحديث في صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: (لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين)، برقم (٣٣٨٨)، ٤/ ١٥٠.

المبحث الثاني: بين الرفع والنصب والجر

المطلب الأول: شدة اتصال المبتدأ بخبره في قراءة: (الحمدُ لُله).

قرأ الجمهور: (الحمدُ لِلَّه)[١] برفع الدال وكسر لام الجر[٢].

وقرئ شاذًّا بالنصب؛ أي: (الحمدَ)[٣]؛ وهي قراءة ابن عيينة ورؤبة ابن العجاج[٤].

وقُرئ أيضًا بكسرِ الدال؛ وهي قراءة زيد بن علي، والحسن البصري[٥].

وقُرئ أيضًا: (الحمدُ لُلَّهِ) بضمِّ لامِ الجرِّ؛ وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة[٦].

يقول ابن جني: «مما يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره قراءة من قرأ: (الحمدُ لُلّه) بضم اللام، ألا ترى أنه شبهه بطُنُب، وبُرُد، فلولا أن المبتدأ قويّ الاتصال بخبره لما شبها معًا بالجزء الواحد، وهو الطُّنُب والبُرُد... وكذلك قرأ من قرأ أيضاً: (الحمدِ لله) بكسر الدال، ألا ترى أنه شبهه بإبِل، وإطِل، والقول فيهما واحد، والفائدة فيهما واحدة»[٧].

---

(١) سورة الفاتحة، من الآية ٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣، ومعاني القراءات للأزهري ١/ ١٠٨، والتبيان للعكبري ١/ ٥، والبحر المحيط ١/ ٣٣، والدر المصون ١/ ٣٨،

(٣) ينظر: ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣، ومعاني القراءات ١/ ١٠٨، والدر المصون ١/ ٣٩،

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧، والكشاف ١/ ١٠، والبحر المحيط ١/ ٣٣، والدر المصون ١/ ٤١، والنشر ١/ ٤٧.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣، والكشاف ١/ ١٠، والبحر المحيط ١/ ٣٣، والدر المصون ١/ ٤٢، والنشر ١/ ٤٧.

(٧) الخاطريات ٢/ ١٢٢ - ١٢٣.

التوجيه النحوي:

وجه العلماء قراءة الرفع في (الحمد) وكسر لام الجر- وهي قراءة الجمهور- بأنه مبتدأ، والخبرُ الجار والمجرور بعده، فيتعلَّقُ بمحذوف هو الخبرُ في الحقيقة.

أما قراءة النصب فتُوجَّه بتوجيهين[(١)]:

أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدرية، ثم حُذِف العاملُ، وناب المصدرُ مَنَابَه، كقولهم في الإخبار: (حمدًا وشكراً لا كُفْراً)، والتقدير: أَحْمَدُ الله حَمْدًا فهو مصدرٌ نابَ عن جملة خبرية.

وذهب العكبري إلى أن التقدير: أحمدُ الحمدَ[(٢)].

والتوجيه الآخر: أنه منصوبٌ على المفعول به؛ أي: اقرؤوا الحمدَ، أو اتلوا الحمدَ، كقولهم: (اللهم ضَبُعاً وذئْباً)؛ أي: اجمَعْ ضبُعاً، والأولُ أحسن للدلالةِ اللفظيةِ.

أما قراءة زيد بن علي، والحسن البصري (الحمدِ لله) بكسرِ الدال، فوجهها بعض العلماء على أن الكسرة في (الحمد) إنما هي حركةُ إتباعٍ لكسرةِ لام الجر بعدها، وهي لغة تميم وبعض غطفان، يُتْبِعُون الأول للثاني للتجانس[(٣)]. ومثله قول الشاعر:

وَيْلِمِّها في هـواءِ الجَـوِّ طالبةً ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبُ

الأصل: ويلٌ لأُمها، فَحَذف اللامَ الأولى، واستثقل ضمَّ الهمزةِ بعد الكسرة، فَنَقَلها إلى اللام بعد سَلْب حركتها، وحَذَفَ الهمزةَ، ثم أَتْبع اللامَ الميمَ، فصار اللفظ: وَيْلِمِّها، ومنهم مَنْ لا يُتبع، فيقول: وَيْلُمِّها بضم اللام[(٤)].

(١) نظر الدر المصون ١/ ٣٩ - ٤٠.

(٢) ينظر: التبيان ١/ ٥.

(٣) ينظر: الدر المصون ١/ ٤١.

وهذه القراءة أغرب؛ لأن فيه إتباعَ حركة معرب لحركة غير إعراب. ينظر: البحر المحيط ١/ ٣٣.

(٤) ينظر: الدر المصون ١/ ٤١.

أما قراءة (الحمدُ لُلّه) بضم الدال واللام الجارة، فإنها مثل القراءة السابقة في التوجيه؛ فقد ضُمت اللام إتباعاً لحركة الدال، وهي لغةُ بعض قيس، يُتْبعون الثاني للأول نحو: مُنْحَدُرٌ ومُقْبِلين، بضمِّ الدالِ والقافِ لأجلِ الميم(١).

هذا وقد ذكر اللغويون والنحويون العلة في كون هذين القارئين يجسران على هاتين القراءتين (الحمدِ لله) و(الحمدُ لُلّه)، وهي أن القارئين أرادا بيان شدة اتصال المبتدأ بالخبر، يقول الأخفش: «وذلك أنه جعله بمنزلة الأسماء التي ليست بمتمكنة، وذلك ان الأسماء التي ليست بمتمكنة تحرّك أواخرها حركة واحدة لا تزول علتها، نحو: (حَيْثُ)، جعلها بعض العرب مضمومة على كل حال، وبعضهم يقول: (حَوْثُ) و(حَيْثَ) ضم وفتح»(٢).

وقد وضح ذلك الفراء فقال: «وأما من خفض الدال من (الْحَمْدُ) فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فثقُل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضَمَّةٌ بعدها كسرة، أو كَسْرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد، مثل إِبِلٍ فكسروا الدال؛ ليكون على المثال من أسمائهم.

(١) ينظر: السابق.
يقول ابن جني في المحتسب / ٣٧ - ٣٨: «إلا أن (الْحَمْدُ لُله) بضم الحرفين أسهل من (الْحَمْدِ لله) بكسرهما من موضعين:
أَحدهما: أنه إذا كان إِتْبَاعًا فإن أقيس الإِتْبَاع أن يكون الثاني تابعًا للأول؛ وذلك أنه جار مجرى السبب والمسبَّبَ، وينبغي أن يكونَ السبب أسبق رتبة من المسبب، فتكون ضمة اللامِ تابعة لضمة الدال... والآخر: أن ضمة الدال في (الحمدُ) إعراب، وكسرة اللام في (لله) بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قلت: (الحمدُ لُله) فقريب أن يغلب الأقوى الأضعف، وإذا قلت: (الحمد لله) جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى، مضافًا ذلك إلى حكم تغيير الآخر الأول، وإلى كثرة باب عُنُق وطُنُب في قلة باب إِبِل إِطِل».
(٢) معاني القرآن للأخفش ١/ ٩.

وأما الذين رفعوا اللام فإنهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمتان مثلُ: الحُلُم والعُقُب. ولا تُنْكر أن يجعل الكلمتان كالواحدة إذا كثر بهما الكلام. ومن ذلك قول العرب: (بأَبَا) إنما هو (بِأَبِي) الْيَاء من المتكلم ليست من الأب، فلما كثر بهما الكلام توهموا أنهما حرف واحد فصيروها ألفا ليكون على مثال: حُبْلَى وسَكْرى وما أشبهه من كلام العرب»[(١)].

وقد تابع ابنُ جني الأخفشَ والفراءَ في تعليلهما لهاتين القراءتين بشدة الاتصال بين اللفظين، حتى صارا كالجزء الواحد؛ أي: المبتدأ (الحمد) والخبر (لله)، تشبيهًا بالكلمة المفردة في حركاتها، وعدم انفصال بين حروفها وحركاتها، فشبه ابن جني هاتين القراءتين بمجموعة ألفاظ من الألفاظ العربية، من ذلك: طُنُب، وبُرُد في قراءة ابن أبي عبلة، فشبه ضم الدال واللام بهاتين الكلمتين، ونحو: وإِبِل، وإِطِل في قراءة الحسن البصري وزيد بن علي، فشبه كسر الدال وإتباعها لحركة اللام بهاتين الكلمتين، مما يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره[(٢)].

هذا، وقد نظّر ابن جني لهذه المسألة بمجموعة من الآيات القرآنية، من ذلك ما جاء في قراءة ابن كثير من قوله تعالى: (فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ)[(٣)]، فقال: «ألا ترى إلى تسكين حرف المضارع من (تَّلَقَّف)؟ فلولا شدة اتصاله بما قبله للزم منه تصور الابتداء بالساكن، لا بل صار في اللفظ قولك: (هِيَتَّ) كالجزء الواحد الذي هو (خِدَبَّ)، و(هِجَفَّ) و(هِقَبَّ)، وهذا أقوى دلالة على قوة اتصال المبتدأ

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٣ - ٤.
(٢) ينظر: الخاطريات ٢/ ١٢٢ - ١٢٣.
(٣) سورة الأعراف، من الآية ١١٧، وسورة الشعراء، من الآية ٤٥.
ينظر: النشر ٢/ ٢٣٢، ٢٧١، ٣٢١.

بخبره من الذي أريناه من قبله لما فيه إن لم تنعم به من وجوب تصور الابتداء بالساكن»[(١)].

وكان ابن جني يرى أسبقيته إلى هذا الاستنتاج، يقول: «وما علمت أحدًا أصحابنا نَحَا هذا الموضع على وضوحه لك، وقوة دلالته على ما أثبته في نفسك»[(٢)].

وقد تابعَ ابنَ جني الزمخشريُّ فيما ذهب إليه، فقال: «والذي جسرهما على ذلك -والإتباع إنما يكون في كلمة واحدة كقولهم: منحدر الجبل ومغيرة- تنزل الكلمتين منزلة كلمة لكثرة استعمالهما مقترنتين، وأشف القراءتين قراءة إبراهيم؛ حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى، بخلاف قراءة الحسن»[(٣)].

وعليه، أقول: إن ابن جني ليس أول من توصّل إلى هذا التعليل اللطيف، فقد أشار إليه الأخفش والفراء، ثم جاء بعدهما ابنُ جني، وتابعهم في ذلك الزمخشري.

(١) المحتسب ١/ ٣٨ - ٣٩. وينظر: الخاطريات ٢/ ١٢٣.
(٢) المحتسب ١/ ٣٨.
(٣) الكشاف ١/ ١٠.

المطلب الثاني: حكم الوقف على (والملائكة) والاستئناف عندها في:

﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[(١)]

قرأ قتادة، والحسن، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع، وأبو حيوة (والملائكةِ) بالخفض عطفًا على (الْغَمامِ)، وقرأ جمهور الناس بالرفع عطفاً على (اللهُ)[(٢)].

يقول ابن جني: «حُكِي أن الكسائي وقف على (الغمام)، ثم استأنف فقال: (والملائكةُ)، ووجه ذلك عندي أنه لو وقف على (الملائكةُ)، وهو ممن يرفعها، لأشبه لفظُها لفظَها في الوقف على قراءة من جرها، فقال: (والملائكةِ)، فإذا استأنف (الملائكةُ) بالرفع زال الشك الذي كان سيعرض لها عند الوقف عليها وهو قاطع»[(٣)].

التوجيه النحوي:

ذكر النحويون في توجيه قراءة الرفع في (والملائكةُ) توجيهين:

التوجيه الأول:

أنه معطوف على لفظ الجلالة (اللهُ)؛ أي: أن يأتيهم اللهُ والملائكةُ، وهذا هو التوجيه المشهور عند النحويين[(٤)].

---

(١) سورة البقرة الآية ٢١٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٢٨٠، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٠٥، والمحرر الوجيز لابن عطية ١/ ٢٨٣، والبحر المحيط ٢/ ٣٤٥، والنشر ٢/ ٢٢٧.

(٣) الخاطريات لابن جني ٢/ ١٦٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٢٨١، والمحرر الوجيز لابن عطية ١/ ٢٨٣، والدر المصون ٢/ ٣٦٤.

التوجيه الثاني:

أن يقف القارئ على (الغمام)، ثم يستأنف عند قوله تعالى: (والملائكةُ) بالرفع، ويكون (الملائكةُ) فاعلاً لفعل مقدر تقديره: وتأتيهم الملائكةُ. وهذا الرأي أشار إليه الأخفش[(١)]، وحُكي عن الكسائي - كما ذكر العلامة ابن جني - في كلامه السابق.

وقد شرح أوجهَ الوقف في هذا التوجيه الإمامُ الأشموني فقال: «مِنَ الْغَمامِ كافٍ: لمن رفع الملائكة على إضمار الفعل؛ أي: وتأتيهم الْمَلائِكَةُ، والوقف على (والملائكة) حسن: سواء كانت الملائكة مرفوعة أو مجرورة لعطفها على فاعل يأتيهم؛ أي: وأتتهم الملائكة، وليس بوقف لمن قرأ بالجر - وهو أبو جعفر يزيد بن القعقاع - عطفًا على الغمام، كأنه قال: في ظلل من الغمام وفي الملائكة، وعليه فلا يوقف على الغمام ولا على الملائكة، بل على: وقضي الأمر، وهو حسن»[(٢)].

وعلى هذا يحمل توجيه ابن جني لوقف الكسائي واستئنافه؛ أي: الكسائي قطع الكلام بالوقف على الغمام، ثم استأنف من قوله: (والملائكةُ) بالرفع، فعرض له إشكال في في ذلك، ولكنه أزال هذا الإشكال بتقدير فعل يكون عاملاً؛ أي: وأتتهم الملائكة.

---

(١) ينظر: معاني القرآن ١/ ١٨٣.

(٢) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا لأحمد بن عبد الكريم الأشموني ص١٣٠.

أما قراءة الجر (والملائكةِ) ففيها أيضًا توجيهان:

التوجيه الأول:

الجر عطفاً على (ظُلَلٍ)؛ أي: إلا أن يأتيهم في ظللٍ وفي الملائكة[١].

التوجيه الثاني:

الجر عطفاً على (الغمام)؛ أي: من الغمام ومن الملائكة، فتوصفُ الملائكة بكونِهَا ظُللاً على التشبيه[٢].

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٨٣، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢٤، والتبيان للعكبري ١/ ١٦٩، والدر المصون ٢/ ٣٦٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٢٨١، والتبيان ١/ ١٦٩، والدر المصون ٢/ ٣٦٤.

المبحث الثالث: بين النصب والجر

حذف نون الجمع تخفيفًا ونصب المضاف إليه في قوله في قراءة: ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾

قال ابن جني في أثناء توجيه قول الشاعر[(١)]:

الحافظُو عورةَ العشيرة لا ... يأتيهمُ من ورائنا نَطَفُ

«أراد: الحافظون، فحذف النون تشبيها بالذين إذ كان في معناه. ويدل على أنه حذفها تخفيفاً لا لإضافة تركه (عورةَ) منصوبة، ولو أراد الإضافة لجر العورة البتة.

وقرأ بعضهم: ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[(٢)] بنصب (الصلاة) على ما فسرنا[(٣)].

وحكى أبو الحسن عن أبي السمّال أنه قرأ: ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ﴾[(٤)] وليس فيه ألف ولام فيشبه بالذين. وقرأ بعضهم أيضاً ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾[(٥)] بالنصب كالذي قبله...»[(٦)].

---

(١) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٦٧، ولسان العرب لابن منظور (وكف) ٩/ ٣٦٣، ولعمرو بن امرئ القيس بن ثعلبة الخزرجي في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٦٧، وبلا نسبة في الكتاب لسيبويه ١/ ١٨٦، والمقتضب للمبرد ٤/ ١٤٦، وتهذيب اللغة الأزهري (وكف) ١٠/ ٢١٤، والفائق للزمخشري ٣/ ٢٧٧، والتصريح للشيخ خالد الأزهري ١/ ٦٨٦.
الوكف: الإثم، وقيل: العيب، ويروى: (نطف): وهو الذنب، وقيل: النطف: اللطخ بالعيب. والنطف: اللؤلؤ الصافي.
والشاهد فيه: (الحافظو عورةَ) بالنصب؛ إذ حذف النون من (الحافظو) تخفيفًا؛ لطول الاسم، ونصب ما بعده، على تقدير: ثبات النون.

(٢) سورة الحج، من الآية ٣٥.

(٣) أي: الحذف لغرض التخفيف.

(٤) سورة التوبة، من الآية ٢.
والقراءة لأبي السمال في معاني القرآن للأخفش ١/ ٩٢، والمحتسب ٢/ ٨٠.

(٥) سورة الصافات، الآية ٣٨.
القراءة لأبان بن تغلب وأبي السمال في الدر المصون ٩/ ٣٠٢، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١/ ٩٢، والمحتسب ٢/ ٨١.

(٦) سر الصناعة ٢/ ١٩١ - ١٩٢.

التوجيه النحوي:

تحذف نون المثنى والجمع للإضافة وجوبًا؛ كحذفها وجوباً مع (اثنين) و(اثنتين) عند تركيبهما مع عشر، أو: عَشرة؛ فتحل كلمة: (عَشر)، أو: (عشْرة) مكان النون بعد حذفها، نحو: (اثنا عشَر) و(اثنتا عشْرة)؛ فتعرب: (اثنا) و(اثنتا) إعراب المثنى، وكلمة (عشر) أو: (عَشرة) اسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، لوقوعه موقع نون المثنى التي هي حرف.

وقد تحذف جوازًا للتخفيف؛ إذا كانت في آخر اسم مشتق؛ أيْ: وَصْف في أوله (أل) الموصولة، وهذا الذي أشار إليه ابن جني في البيت، ونظّر له بقراءة من قرأ: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ بنصب (الصلاةَ)؛ على أنها مفعول به لاسم الفاعل الذى قبلها(١).

وزاد ابن جني حالة أخرى، وهي جواز حذف النون تخفيفاً في الوصف الذي ليس في أوله (أل) الموصولة، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ﴾، وبقوله تعالى - أيضًا -: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾؛ بنصب لفظ الجلالة (اللهَ)، و(العذابَ الأليمَ)، ولم يقترن الوصفان العاملان فيهما بـ(أل) الموصولة(٢).

ولم يجوّز ذلك بعض النحويين، كأبي البقاء العكبري، إذ يقول: «قوله تعالى: ﴿لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ﴾: الوجه الجر بالإضافة. وقرئ شاذّاً بالنصب؛ وهو سهو من قارئه؛ لأن اسم الفاعل تحذف منه النون، وينصب إذا كان فيه الألف واللام»(٣).

(١) ينظر: سر الصناعة ٢/ ١٩٢.
(٢) ينظر: السابق.
(٣) التبيان ٢/ ١٠٨٩.

المبحث الرابع: بين التنوين وعدمه

توجيه القراءة في قوله تعالى: (وقالت اليهودُ عزيرٌ ابنُ الله)

قرأ عاصم والكسائي ويعقوب (عزيرٌ) بالتنوين، وقرأ باقي القراء (عزيرُ) بغير تنوين[(١)].

قال ابن جني: «فأما قوله عزَّ اسمُه: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾[(٢)]، فالقراءة فيه على ضربين:

إحداهما: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ بتنوين (عزير)؛ لأن ابنًا الآن خبر عن (عزير) فجرى هذا مجرى قولك: زيدٌ ابنُ عمرو.

والقراءة الأخرى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ وحملها أصحابنا على وجهين:

أحدهما: أن يكون (عزير) خبر مبتدأ محذوف، وابن وصف له، فحذف التنوين من (عزير)؛ لأن ابناً وصف له، فكأنهم قالوا: هو عزير بن الله، وهذا عندنا بعيد، وإن كان أبو العباس قد أجازه؛ لأنه لم يجر لعزير ذكر في ما قبل فيجوز إضماره.

والوجه الآخر: أن يكون جعل ابناً خبراً عن (عزير)، وحذف التنوين ضرورة، وهذا وإن كان فيه من الضرورة ما ذكرت لك فإنه أشبه؛ لأنه موافق معنى قراءة من نون وجعل ابنا خبراً عن عزير»[(٣)].

التوجيه النحوي:

للتنوين دلالات متنوعة ومعانٍ مختلفة حددها النحاة، منها أن التنوين يفرق بين

---

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٤/ ١٨١، والنشر ٢/ ٢٧٩.

(٢) سورة التوبة، من الآية ٣٠.

(٣) سر الصناعة ٢/ ١٨٦ - ١٨٧.

المعرفة والنكرة في بعض الأسماء خاصة، وهي الأسماء التي في أواخرها زوائد[١]، كسيبويه ونفطويه، يقول الزجاجي: «فإذا أرادوا تذكيرها نونوها فقالوا: هذا عمرويهِ، ومررت بعمرويهٍ آخر، فجعلوا التنوين دليلا على المنكور منها، وكذلك جميع الأصوات والحكايات»[٢].

هذا وقد أجاز بعض النحويين حذف التنوين لالتقاء الساكنين، ومنهم ابن جني الذي أجاز ذلك في مجموعة من الآيات القرآنية، فقد أجاز وقوع ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ ﴾ بحذف التنوين في (سابقُ) ونصب (النهارَ) على المفعولية، فقال: «وأخبرنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس، قال: سمعت عمارة بن عقيل يقرأ: (وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَار)[٣] بنصب (النهار) فقلت له: ما تريد؟ فقال: أريد: سابقٌ النهارَ، فقلت له: فهلاّ قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن. فالأشبه في هذا أن يكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين. وقد حذفوا تشبيها بهذا النون الأصلية لالتقاء الساكنين»[٤].

ومن ذلك قراءة (وقالت اليهودُ عزيرُ ابنُ الله)، على أن يكون (ابن) خبرًا عن (عزير)، وحذف التنوين.

لكن ابن جني ذكر توجيهين لقراءة من قرأ بغير تنوين:

أحدهما: أن يكون (عزير) خبر مبتدأ محذوف، و(ابن) وصف له، فحذف التنوين

(١) ينظر: الإيضاح في علل لنحو للزجاجي ص٩٨.
(٢) المصدر السابق ص٩٩.
(٣) سورة يس، من الآية ٤٠.
(٤) سر الصناعة ٢/ ١٩٢.

من (عزير)؛ لأن ابنا وصف له، فكأنهم قالوا: هو عزير بن الله، واستبعده ابن جني؛ لأنه لم يجرِ لعزير ذكر في ما قبل فيجوز إضماره.

هذا، وقد نسب ابن جني تجويز هذا الرأي إلى أبي العباس المبرد، وفي الحقيقة أن المبرد ضعّف هذا الرأي؛ فقد قال: «ومن قرأ (عزيرُ ابن الله) فإنما أراد خبر ابتداء كأنهم قالوا هو عزير بن الله، ونحو هذا مما يضمر ويكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وهو يريد الابتداء والخبر فيصير كقولك: زيد الذي في الدار، فهذا وجهه ضعيف جدًّا؛ لأن حق التنوين أن يحرك لالتقاء الساكنين إلا أن يضطر شاعر»(١).

وبهذا يكون قول ابن جني:إن المبرد أجاز هذا التوجيه، فيه نظر.

أما التوجيه الثاني الذي أشار إليه ابن جني في قراءة حذف التنوين فهو: أن يكون (ابن) خبرًا عن (عزيرُ)، وحذف التنوين ضرورة، وهذا وإن كان فيه من الضرورة ما ذكرت لك فإنه أشبه، لأنه موافق معنى قراءة من نون وجعل ابنًا خبرًا عن (عزير(٢).

هذا، وهناك توجيهات أُخَر لم يذكرها ابن جني في توجيه هذه القراءة:

فقد ذهب الأخفش إلى أن (عزير) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: نبينا عزير ابن الله(٣). وعليه فإن (ابن) صفةٌ لـ(عزير)،أو بدل، أو عطف بيان(٤). أما أبو جعفر النحاس فقال إن تقدير المبتدأ: صاحبنا عزير(٥).

(١) المقتضب ٢/ ٣١٦.
(٢) ينظر: سر الصناعة ٢/ ١٨٧.
(٣) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٥٦.
(٤) ينظر: الدر المصون ٦/ ٣٨.
(٥) ينظر: إعراب القرآن ٢/ ١١٥.

ووجه آخر في أن يكون (عزير) مبتدأ (وابن) صفة، والخبر مضمر تقديره: عزير ابن الله نبينا أو رسولنا، أو إمامنا[١]. أو يكون التقدير: عزير ابن الله معبودنا[٢].

ومن التوجيهات أن التنوين حذف لكون الاسم ممنوعًا من الصرف؛ للتعريف والعجمة، ولم يُرْسم في المصحف إلا ثابت الألف، وهي تَنْصُرُ مَنْ يجعلُه خبرًا[٣]. ونُسب هذا القول لأبي حاتم[٤].

إلا أن أبا جعفر النحاس ردّ هذا القول قائلاً: «هذا القول غلط؛ لأن عزيراً اسم عربيّ مشتق، قال الله جلّ وعزّ: ﴿ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾[٥]، ولو كان عجميًّاً لانصرف؛ لأنه على ثلاثة أحرف في الأصل ثم زيدت عليه ياء التصغير، وقد قرأ القراء من الأئمة في القراءة واللغة عُزَيْرٌ منوَّناً»[٦].

أما ما ذهب إليه ابن جني من أن حذف التنوين من باب الضرورة، فليس بصحيح؛ إذ إن الضرائر مجالها الشعر، والقرآن الكريم ليس بحاجة إلى هذا الكلام. والله أعلم.

(١) ينظر: الدر المصون ٦/ ٣٨.
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٤٤٢.
(٣) ينظر: الدر المصون ٦/ ٣٨.
(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١١٥.
(٥) سورة الفتح، من الآية ٩.
(٦) إعراب القرآن ٢/ ١١٥.

المبحث الخامس: بين الاسمية والفعلية

حذف المبتدأ من صلة الموصول في قراءة: (تمامًا على الذي أحسنُ).

قرأ جمهور القراء (أحسنَ) بالفتح على أنه فعل ماض، وقرأها يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق بالرفع (أحسنُ) على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو؛ أي: هو أحسنُ[(١)].

يقول ابن جني في توجيه قراءة الرفع في هذه الآية: «وحذف المبتدأ وإن كان شائعًا في مواضع كثيرة من كلامهم؛ فإنه إذا نقل عن أول الكلام قبح حذفه؛ ألا ترى إلى ضعف قراءة من قرأ: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنَ﴾[(٢)]، قالوا: وقبحه أنه أراد: على الذي هو أحسن؛ فحذف المبتدأ في موضع الإيضاح والبيان، لأن الصلة لذلك وقعت في الكلام، وإذا كان ذلك موضع إكثار وإيضاح؛ فغير لائق به الحذف والاختصار...

ووجه جوازه على قلته طول الكلام بما أضيف هذا المبتدأ إليه، وإذا طال الكلام؛ جاز فيه من الحذف ما لا يجوز فيه إذا قصر، ألا ترى إلى ما حكاه الخليل عنهم من قولهم: (ما أنا بالذي قائل لك شيئًا) ولو قلت: ما أنا بالذي قائم لقبح.

فأما قول الشاعر:

لم أرَ مثل الفتيان في غير الـ أيام ينسون ما عواقبها

فالوجه أن تكون (ما) استفهاماً، و(عواقبها) الخبر، كقوله تعالى ذكره: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ﴾[(٣)]؛ أي: ما أدراك أي شيء الحطمة؛ فكأنه قال: أي شيء

(١) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٢/ ٥٢٠.
(٢) سورة الأنعام، من الآية ١٥٤.
(٣) سورة الهمزة، الآية ٥.

عواقبها، على مذهب التعجب منها والاستعظام لها؛ فهذا أوجه من أن يحمل الكلام على أنه: ينسون الذي هو عواقبها، لقلة ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنَ﴾»[(١)].

التوجيه النحوي:

ورد في توجيه قراءة الرفع توجيهان للعلماء، ذكر ابن جني أحدهما، ورد عليه:

التوجيه الأول:

أنه خبر لمبتدإ محذوف تقديره: هو؛ أي: تماماً على الذي هو أحسنُ، فحذف العائد، وإن لم تَطُل الصلة، وهذا لا يجوز عند البصريين إلا في (أيّ) خاصةً؛ لطولها بالإضافة، فهي شاذة من جهة ذلك[(٢)]. والحذف مع (الذي) قبيح ومع (أيّ) حسن، فلما خالفت (أيّ) أخواتها حسن الحذف معها[(٣)].

وإلى هذا أشار ابن جني في تعقيبه على هذه القراءة؛ فقد قال: «وحذف المبتدأ وإن كان شائعاً في مواضع كثيرة من كلامهم؛ فإنه إذا نقل عن أول الكلام قبح حذفه؛ ألا ترى إلى ضعف قراءة من قرأ: {تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ}، قالوا: وقبحه أنه أراد: على الذي هو أحسن؛ فحذف المبتدأ في موضع الإيضاح والبيان، لأن الصلة لذلك وقعت في الكلام، وإذا كان ذلك موضع إكثار وإيضاح؛ فغير لائق به الحذف والاختصار».

وسبب ذلك هو عدم الطول في الكلام، فجاء ذلك قبيحاً في هذه القراءة، وإن الزجاج يرى جواز ذلك، بحجة أن (الذي) أطول من (أي)، مع جواز ذلك في

(١) سر الصناعة ٢/ ٥٩ - ٦٠.
(٢) ينظر: الدر المصون ١/ ٢٢٥.
(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/ ٤٥٩.

(أي)؛ يقول: «ولكن من قرأ: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنَ﴾ - وقد قرئ به - جاز أن يقرأ (مَثَلاً مَا بعوضَة)، ولكنهُ في ﴿ٱلَّذِى أَحْسَنَ﴾ أقوى لأن الذي أطول»[(١)].

أما ابن جني فالظاهر أنه لا يجيز ذلك إلا على قلة عند الطول في الكلام، كما يظهر منه أنه يُرجع ذلك إلى الشعر والضرورة، ويتضح ذلك من قوله: «ووجه جوازه على قلته طول الكلام بما أضيف هذا المبتدأ إليه، وإذا طال الكلام؛ جاز فيه من الحذف ما لا يجوز فيه إذا قصر».

ثم نظّر ذلك بما حكاه الخليل عن العرب من قولهم: (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً)، ولو قلت: ما أنا بالذي قائم لقبح.

التوجيه الثاني:

أن يكون (الذي) واقعاً موقع الذين، وأصل (أَحْسن) أَحْسَنوا بواو الضمير، حُذِفَت الواو؛ اجتزاءً بحركة ما قبلها، قاله التبريزي[(٢)].

ويؤيد ذلك ما جاء في مصحف عبد الله (تماما على الذين أحسنوا)، فهذا يؤيد ذلك التوجيه[(٣)]، ولكن جماهير النحاة تخصُّ هذا بضرورة الشعر[(٤)].

وبناء على هذين التوجيهين يمكن القول بأن الراجح من القولين هو الأول؛ وأنه لا يضر الفصل القصير في هذا المكان - وإن كان ذلك خاصًّاً بالضرورة - وقد يمكن القول بأن (الذي) طويلة، مقارنة مع أختها (أي)، فإذا كان الحذف جائزاً مع (أي) وهي مكونة من حرفين، فإن جوازه مع (الذي) من باب أولى.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ٥/ ٢٢٨.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٢/ ٣٦٤.

(٤) ينظر: الدر المصون ٥/ ٢٢٨.

الفصل الثاني:

موقف ابن جني من القراءات القرآنية، ومنهجه في توجيهها، وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

موقفه من القراءات القرآنية.

المبحث الثاني:

منهجه في توجيه القراءات القرآنية.

المبحث الأول: موقف ابن جني من القراءات القرآنية

كان القرآن الكريم هو الأساس الذي بنيت عليه قواعد النحو العربي، ونتيجة لعدم موافقة بعض القراءات للقواعد التي وضعها النحاة، تباينت مواقف النحاة من تلك القراءات، ومن هؤلاء النحاة صاحبنا ابن جني - رحمه الله تعالى - فقد تميزت الفترة الزمنية التي عاشها ابن جني باستقرار قواعد النحو العربي ورسوخها على الأساس الذي أثبته سابقوه ومعاصروه، وعندما نظر النحاة في القراءات القرآنية تباينت مواقفهم منها.

إلا أن موقف ابن جني بعامة من تلك القراءات وأصحابها كان يتسم بالإجلال والاحترام والموضوعية، فلم يحاول انتقاد أحدٍ من القراء، بل كان ينتصف لهم في كل مناسبة، فإذا أخطأ أحد القراء أو قرأ بقراءة لا تنسجم مع مذهب النحاة فغلط القارئ، فإن ابن جني يتصدى للدفاع عن القراءة وصاحبها.

وكان ابن جني يستشهد بالقراءات القرآنية على وضع قواعد اللغة، فقد ساهم مع غيره من النحاة في وضع بعض المعايير التي تمسكوا بها في تقويم القراءة، وهذه المعايير هي مطابقة القراءة للغات العرب ومذاهب العربية، ومطابقتها لرسم المصحف، ولكونها مستقيمة المعنى.

من أمثلة ذلك قوله في توجيه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾: «على أن من العرب من لا يخاف اللبس، ويجري الباب على أصل قياسه، فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث، فيقول: قام الزيدان، وضربتُ الزيدان، ومررتُ بالزيدان، وهم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة... وعلى هذا تتوجه عندنا قراءة من قرأ: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾»[(١)].

(١) سر الصناعة ٢/ ٣٣٩ - ٣٤١.

ومن المعايير التي وضعها ابن جني في تناوله للقراءات القرآنية معيار المعنى في المفاضلة بين القراءات المتواترة، ولا يعنيه أن يكون القارئ بالقراءة الراجحة عنده أقل شهرة من غيره، فهو يعرض لكثير من القراءات دون ذكر صاحبها، أو درجة شهرتها، فكثيراً ما نجده يقول: وعليه قراءة من قرأ، وقوله تعالى، ونحو قوله سبحانه، وذلك قراءة بعضهم، إلى آخر ما هنالك دون ذكر صاحب القراءة، أو إسنادها بالرغم من وجود أكثر من وجه لقراءة الآية التي يستشهد بها في كتبه.

فالقراء الأوائل من الصحابة والتابعين وتابعيهم كانوا محل ثقة عند ابن جني، وهذا ينطبق على قراءاتهم التي وردت عنهم؛ نظراً لتوفر صحة الرواية والسند(١).

وابن جني - كما يظهر من خلال كتبه وآرائه - بصري المذهب، لذا فالقاعدة النحوية عنده تتسم بشيء من الاحترام لا يجوز الخروج عنها، فقد كان ابن جني يخضع اللغة للقواعد والقوانين اللغوية التي كان يراها ثابتة، ومع ذلك فقد ندر عنده ردّ بعض القراءات القرآنية ونعتها باللحن والضعف والقبح، وإن ورد عنه شيء من ذلك النقد فينبغي أن نقول: إن ابن جني قد وجه نقده لوجه اللغة في القراءة، وليس نقدًا للقراءة أو صاحبها؛ لأن «القراءة لا تخالف؛ لأنها سنة»(٢).

ومن مواقفه - أيضاً - اهتمامه بالقراءات القرآنية باعتباره إياها لغات منسوبة، أو غير منسوبة، وربما تكون لغات قديمة لم تصل إلينا، كما اهتم بالقراءات الشاذة، فألف كتابه المسمى بالمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات وإيضاحها.

(١) ينظر: الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص ص٨١.
(٢) الكتاب ١/ ١٤٨.

ثمّ إن توجيهات ابن جني للقراءات القرآنية بأنواعها حقيقة هامة، تفترض أنه لا يعد لغة قريش هي اللغة الفصيحة، أو لغة القرآن الكريم، فتجده لا يذكر هذه اللغة إلا على أنها لغة العرب،مع إشارته إلى علوها وفضلها وتميزها بين اللغات،ويؤكد ذلك أنه ذكر كثيرًا من الظواهر اللغوية المنسوبة لقبائل عربية كأزد السراة وهذيل وكنانة وطيء وغيرها.

وأخيرًا، كان ابن جني يجيز الاحتجاج بلغات العرب كافة، لذا عقد لذلك باباً في كتابه الخصائص تحت اسم (اختلاف اللغات وكلها حجة)، فقال: «اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله. وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتها. لكن غاية ما لَك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسابها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا. أوَلا ترى إلى قول النبي ﷺ: (نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف)[(١)]. هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتينً أو كالمتراسلتين»[(٢)].

فابن جني في هذا المكان أجاز للمتعلم أن يحتج بأي من هاتين اللغتين شاء، فكلتاهما صحيحة، ولكل منهما قياسها الذي رآه أصحابها.

(١) الحديث في سنن النسائي، كتاب الافتتاح، جامع ما جاء في القرآن ٢/ ١٥٣، برقم ٩٤٠، وصحيح ابن حبان، باب قراءة القرآن، ذكر الأخبار عما أبيح لهذه الأمة من قراءة القرآن على الأحرف، ٣/ ١١، برقم ٧٣٧.
وأصل الحديث: سبعة أحرف، وإنما سبع لغات شرح لذلك.
(٢) الخصائص ٢/ ١٢.

المبحث الثاني: منهج ابن جني في توجيه القراءات القرآنية

لا يمكن القول بأن ابن جني نهج منهجاً واضحاً، أو اتبع طريقة واحدة في توجيه القراءات، فقد تعددت الطرق بتعدد المسائل التي تضمنتها تلك القراءات، ومن أهم وأبرز منهجه في توجيه القراءات:

أولاً: أن ابن جني يستشهد بالقراءات القرآنية على بعض المسائل النحوية أو الصوتية، أو الصرفية، أو البلاغية، مشيرًا في بعضها إلى أصحاب تلك القراءات دون ذكر الآية بكاملها، كما هو حال معظم النحويين في ذلك.

وقد رسخت القراءات عنده بعض القواعد النحوية والصرفية وأكدتها، إلا أن ابن جني لم يخرج كثيرًا عما أُلِفَ عند النحاة الذين سبقوه؛ لأن النحو في تلك الفترة أشرف على الاكتمال، فالنحاة المتأخرون الذين جاءوا في القرن الثالث الهجري وما بعده لم يكن لهم في الغالب ذلك الشأن في قضايا اللغة سوى بعض الاستدراكات والتوضيحات والموازنات. فاهتمام ابن جني بالقراءات القرآنية والاحتجاج بها ميزةٌ عند البصريين[(١)].

ثانياً: أنه قد ينقل رأيًـاً لأحد ممن أخذ عنهم، كابن مجاهد وأبي حاتم، والكسائي، وحمزة، وأبي علي الفارسي، فيرفض هذا الرأي أو يقبله، معللاً رفضه للقراءة أو قبوله وموافقتها لوجه من أوجه العربية، بمختلف وسائل الاحتجاج والاستدلال المتاحة، كالسماع والقياس والتعليل، فإن لم يجد من ذلك شيئًا لجأ إلى التقدير والتأويل، وإلا فقد يرد القراءة إلى إحدى لهجات العرب ولغاتها.

(١) ينظر: الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص ص٨٨.

ومما يؤكد أن ابن جني لم يكن يقف من آراء من ينقله عنهم موقف المسلِّم، بل يتعمق تلك الآراء ويؤيدها أو يفندها نحو قوله: «حكى أبو علي عن الحافظ: أن قاصَّاً كان يقرأ في قصص: (إن الله وملائكتُه يصلون على النبي)[(١)]، فقيل له: (وملائكتَه) بالنصب، فقال: اطلبوا له وجهاً، وأقام على الرفع، فسئل عنها أبو علي فقيل له: يكون مثل قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[(٢)]، على التقديم والتأخير.

قال أبو علي: فيلزم من هذا أن يكون تقديره: إن الله يصلون على النبي، فرُجع إليه فيه فقال: يجوز هذا على قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾[(٣)].

وهذا الذي ألزمه أبو علي ساقط عن الملزم عندي؛ وذلك أنه لما جرى ذكر الملائكة في اللفظ قبل الخبر، جاز فيه؛ لتقديم ذكرهم أن يجيء الخبر مجموعاً، وإن كان لو تقدم عليهم لم يجرِ قبله ذكر منهم لم يجز: (إن الله يصلون على النبي)[(٤)]».

وكان أبو علي قد جعله على التقديم والتأخير، وقال: «فيلزم من هذا أن يكون تقديره: إن الله يصلون على النبي، فرُجع إليه فيه فقال: «يجوز هذا على قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾[(٥)]، وقد أسقط ابن جني هذا الرأي بما سبق ذكره.

ثالثاً: أنه قد يستدل بالقراءة على معنى يروم تحريرَه، حتى يتأكد ذلك المعنى وتطمئن النفس لذلك، من ذلك على سبيل المثال قوله: «مما يدل على شدة اتصال

(١) سورة الأحزاب، من الآية ٥٦.
(٢) سورة المائدة، من الآية ٦٩.
(٣) سورة المؤمنون، من الآية ٩٠.
(٤) الخاطريات ٢/ ٧٨.
(٥) سورة المؤمنون، من الآية ٩٠.

المعطوف والمعطوف عليه قراءةُ من قرأ: (إنه من يتقْ ويصبرْ) بإسكان القاف؛ وذلك أنه شبّه المنفصل بالمتصل، فصار (يتقْ) بمنزلة (عَلْمَ) فأسكن الثاني كما أسكن (عَلْمَ)، فلولا شدة اتصال المعطوف بالمعطوف عليه، لما جاز تشبيه المنفصل بالمتصل»[(١)].

ثم أخذ يسوق الدليل تلو الآخر؛ ليؤكد ما ذهب إليه من شدة اتصال المعطوف بالمعطوف عليه، وأنهما كالجز الواحد، وهذا حاله في كثير من مسائله، تجده لا يكتفي بمثال أو اثنين، بل يحشد البراهين والأدلة حتى تطمئن ويتأكد المعنى الذي رام تحريره.

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ ﴾[(٢)]: «ألا ترى إلى تسكين حرف المضارع من ﴿ تَلْقَفُ ﴾؟ فلولا شدة اتصاله بما قبله للزم منه تصور الابتداء بالساكن، لا بل صار في اللفظ قولك: (هِيَتَّ) كالجزء الواحد الذي هو (خِدَبَّ)، و(هِجَفَّ) و(هِقَبَّ)، وهذا أقوى دلالة على قوة اتصال المبتدأ بخبره من الذي أريناه من قبله لما فيه إن لم تنعم به من وجوب تصور الابتداء بالساكن»[(٣)].

رابعاً: أحيانًا يفضل ابن جني قراءة ويصرح بصاحبها، فيقول: «والأحسن عندي في قراءة يعقوب قوله - عز اسمه -: ﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾ فيمن فتح أن يكون في موضع نصب بفعل مضمر دل عليه قوله: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ ﴾؛ أي: وآتيناها إسحاق، فإذا فعلت ذلك لم يكن فيه فصل بين الجار والمجرور. فاعرفه»[(٤)].

وبعد؛ فهذه نماذج يسيرة من منهج ابن جني في تناول القراءات القرآنية وتوجيهها في بعض كتبه غير المحتسب.

---

(١) السابق ٢/ ١٢٦.

(٢) سورة الأعراف، من الآية ١١٧، وسورة الشعراء، من الآية ٤٥.

(٣) المحتسب ١/ ٣٨ - ٣٩. وينظر: الخاطريات ٢/ ١٢٣.

الخاتمة

وفي الختام، أظهر لنا البحث مجموعة أمور، منها:

١- موقف ابن جني من القراءات القرآنية وتوجيهاتها مع مقارنة ذلك بما ورد في هذه القراءات من آراء وتوجيهات لأئمة النحو واللغة، وأصحاب كتب الإعراب والقراءات، من حيث الموافقة في التوجيه وعدمها، أو ذكر القواعد والأحكام والشواهد، أو ذكر الترجيح والتعليل.

فابن جني علم ذو فكر عميق، وعقل مستنير، خدم العربية من خلال مؤلفاته المرتبطة بكتاب الله عز وجل، أو المستقلة بعلم النحو واللغة، وكانت له شخصية علمية متميزة في ذكر الآراء والأحكام، أو الإعراب والتوجيه، أو الترجيح، أو الرد والمناقشة.

٢- وظف ابن جني القراءات القرآنية لكونها شواهد على مسائل اللغة.

٣- يظهر البحث الخلاف بين النحاة في نظرتهم لتوجيه كل قراءة.

٤- تفاوت توجيه ابن جني للقراءات في كتبه بين الإطناب والإيجاز، فأحياناً يسهب ويتوسع، وغالباً يختصر ويعرض القراءة عرضاً أو رواية، ولا سيما أن كتبه الأخرى غير (المحتسب) ليست مختصة بالقراءات وتوجيهها، إنما يذكر القراءة على سبيل التنظير أو الاستشهاد، ويترك التفصيل إلى كتابه (المحتسب).

٥- مع أن كتاب (المحتسب) من أواخر كتبه، فقد كان يحيل إليه أحياناً في كتبه التي بعده، لا سيما (الخاطريات)، إذ يقول: «وقد كتبته فيما قبل»[(١)]، لما تحدث عن شدة اتصال حرف المضارعة بما قبله في قراءة ابن كثير: (فإذا هي تّلقّف)، وفي هذا ربط بين كلام ابن جني وتوجيهه في كتبه المتنوعة.

(١) الخصائص ٢/ ٣٩٧ - ٣٩٩.

قائمة المصادر والمراجع

١- الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، لإبراهيم سطعان عواد المساعيد، جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم، قسم اللغة العربية، عمان، الأردن.

٢- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٣- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د.زهير غازي زاهد، عالَم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٥- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٧- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي، الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٩- بحوث ومقالات في اللغة، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٠- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العربية.

١١- التذكرة الحمدونية، لبهاء الدين البغدادي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

١٢- التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق أ. د. حسن هنداوي، دارالقلم، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٣- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٤- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
١٥- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
١٦- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.
١٧- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١٨- حياة الحيوان الكبرى، لأبي البقاء محمد بن موسى الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.
١٩- الخاطريات، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سعيد بن محمد عبد الله القرني، رسالة ماجستير، في كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٢٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نبيل طريفي وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
٢١- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
٢٢- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٢٣- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) بدون معلومات طبع.
٢٤- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.
٢٥- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ.
٢٦- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم ١٩٨٥م.
٢٧- سنن أبي داود، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
٢٨- سنن النسائي، لأحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٩- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. بدوي المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٣٠- شرح الكافية الشافية، لابن مالك الأندلسي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١.
٣١- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.
٣٢- الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري، تحقيق د. مفيد قميحة وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣٣- صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٤- غريب الحديث لابن قتيبة، تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.
٣٥- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ.
٣٦- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان.
٣٧- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٨- الكشاف للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
٣٩- لسان العرب لابن منظور، دار النفائس، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤٠- مجموع الفتاوى، لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٤١- المحتسب لابن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤٢- المحرر الوجيز لابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة - القاهرة.
٤٤- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٤٥- معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٤٦- معاني القرآن الكريم للنحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
٤٧- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٤٨- معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
٤٩- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتاب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٥١- مفاتيح الغيب للرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٢- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السَّلام محمد هارُون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٣- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٥٤- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد، لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٥٥- النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية - بيروت.
٥٦- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م.